الجمهـوريـة الجزائـرية الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة

المؤتمر الوزاري الثالث للوكالة الدولية للطاقة الذرية حول الأمن النووي

"استدامة الجهود و تعزيزها"

مشروع كلمة الوفد الجزائري

فيينا، 10-14 فبراير 2020

السيد الرئيس،

السيد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية،

أصحاب السعادة،

السيدات و السادة،

اسمحوا لي أن أقدم لكم، باسم الوفد الجزائري، تهانينا الحارة على توليكم رئاسة هذا المؤتمر الوزاري الثالث للأمن النووي، المكرس لموضوع "استدامة الجهود وتعزيزها"، مع التأكيد لكم على دعمنا وتعاوننا.

كما نحيي العمل الذي أنجزه الرئيسان على جهودهما المبذولة لتحضير الطبعة الثالثة لهذا المؤتمر.

إن تنظيم هذا الاجتماع الوزاري، بعد اجتماعي 2013 و 2016، يظهر الاهتمام البالغ الذي يوليه المجتمع الدولي لمسألة الأمن النووي.

في هذا الصدد، ترحب الجزائر بالجهود المبذولة من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيزها المستمر لإطار الأمن النووي العالمي الذي تشارك فيه الجزائر بحيوية.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالتكفل بالأمن النووي على المستوى الوطني ، نذكّر أن الجزائر طرف في جميع المواثيق الدولية المتعلقة بالأمن النووي، لا سيما في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية و في تعديلها سنة 2005 و كذلك الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

انطلاقا من أن التنفيذ و الحفاظ على نظام الأمن النووي الوطني يقع على عاتق مسؤولية الدولة ، فقد عزز بلدي بشكل كبير إطاره التشريعي والتنظيمي من خلال تعديل قانون العقوبات بتجريم الاستخدام بنية الإضرار للمواد المشعة وأعمال الإرهاب النووي.

تحقيقًا لهذه الغاية، تم تكريس أحكام المواثيق الدولية الخاصة بالأمن النووي في التشريع الوطني لا سيما من خلال إصدار القانون المتعلق بالأنشطة النووية في جويلية 2019.

ينص هذا القانون، إلى جانب أحكام أخرى، على إنشاء سلطة وطنية للأمان والأمن النوويين.

بالإضافة إلى ذلك، أعربت الجزائر عن دعمها لمختلف التوصيات ذات الصلة لمدونة قواعد السلوك للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن آمان وأمن المصادر المشعة، من خلال تعزيز الضوابط التنظيمية على الحدود، بالتنسيق مع المؤسسات الوطنية المعنية.

وفي هذا السياق، فإن عمليات نقل المصادر المشعة تحظى باهتمام كبير نظرا لحساسيتها، و هذا ما توضحه إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الصلة.

سيدي الرئيس،

على غرار أغلب الدول، تمثل مسألة الأمن النووي مصدر انشغال دائم، بالنظر إلى المخاطر المرتبطة بظهور تهديدات جديدة تنطوي على مواد ومصادر مشعة.

و بالطبع، فإن الإجراءات المتخذة على المستوى الوطني لتنفيذ الضوابط التي تحكم الأمن النووي، هي جزء من خطة دعمه المتكاملة التي وافقت عليها الجزائر.

وعليه و إضافة إلى الإجراءات العديدة المحددة في خطة دعم الأمن النووي الخاصة بنا ، تم تحيين الجوانب الفنية والتنظيمية للوقاية والاستعداد للطوارئ النووية أو الإشعاعية.

سيدي الرئيس،

تولي الجزائر اهتماما خاصا لتطوير المهارات في مجال الأمن النووي، لا سيما من خلال تكوين و تخصص العاملين الذين ترتبط مهامهم بهذا المجال، من أجل تعزيز قدراتنا الوطنية للحفاظ على نظام الأمن النووي، المستوحى من المبادئ الأساسية المتعلقة به.

يساهم المركز الوطني للتكوين والدعم في الأمن النووي في أنشطة الشبكة الدولية لمراكز دعم الأمن النووي لتبادل المعلومات و الممارسات الجيدة، كما أن للمركز مهام على المستوى الإقليمي.

سيدي الرئيس،

إن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز الأمن النووي، يجب أن تعمل معا في اتجاه رؤية شاملة لدولنا التي تتقاسم أهدافا مشتركة عديدة في هذا المجال أهمها: نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ترى الجزائر أنه لا يجب، و بأي حال من الأحوال، أن تعيق المتطلبات المرتبطة بتعزيز تدابير الأمن النووي تطوير استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، لا سيما فيما يخص اقتناء المعدات المخصصة للمشاريع الوطنية ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي.

و في الختام، يؤكد وفد بلادي على أهمية تشجيع وتعزيز التعاون الدولي في مجال الأمن و الأمان النوويين باستمرار و هذا قصد تحسينه و تعظيم فوائده و كذلك تبادل الخبرات و التجارب في هذا الميدان.

شـكـرا سيدي الرئيس.